

القاهرة في ٢٠٢٠/١١/١٠

السادة / البورصة المصرية
"إدارة الأفضاح"

تحية طيبة وبعد ...

مرسل لسيادتكم المركز المالي الخاص بشركة مستشفى النزهة الدولي عن الربع الثالث

المنتهى في ٢٠٢٠/٩/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،

مسئول علاقات المستثمرين

مستشفى النزهة الدولي
NOZHA INT. HOSPITAL

وتيسر مجلس الإحساب / صلاح محمد مرسى

مشيرة

شركة مستشفى النزهة الدولي
" شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
وتقرير الفحص المحدود عليها

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة مستشفى النزهة الدولي (ش.م.م)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة لشركة مستشفى النزهة الدولي (ش.م.م) والسابق تأسيسها في ضوء احكام قانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وهي شركة مقيدة اسهمها بسوق الاوراق المالية المصرية، وتمثل هذه القوائم في المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة اشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى، والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنتصر مسئوليتنا في ابداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود، ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

القاهرة في ١١/١١/٢٠٢٠

صفوت نور الدين

سجل عام المحاسبين والمراجعين (٤٥٨٥)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية (١٢٥)
سجل مراقبي حسابات بالبنك المركزى (١٩٢)
سجل مراقبي حسابات بالجهات المركزى (٨٤)
سجل مراقبي حسابات شركات التمويل العقاري لدى الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري (٣٧)
صفوت نور الدين للخبرة الاستشارية

REANDA-SMC



REANDA
International

شركة مستشفى الزهراء الدولي
"شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
--	تقرير الفحص المحدود
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
٢٥-٦	الايضاحات المتممة للقوائم المالية

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠	إيضاح	الأصل
جنية مصري	جنية مصري	رقم	الأصل
٨٢.٤٤٦٨٥	٨٠.٢٥١٩٨٥	(٣٠.٥-٢)	الأصل
٦٣٥١.٨٠	١٠.٢٥٠.٤٧٢	(٤٠.٧-٢)	مشروعات تحت التنفيذ
٦٠٠.١٨١	٦٥٢٧٢٨	(٥٠.٨-٢)	أصول غير ملموسة (بالصافي)
٨٨٩٩٥٩٤٦	٩١١٥٥١٨٥		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصل
١٦٥٥٦٤.٧	١٧١٤٣٧.٣	(٦٠.٩-٢)	المخزون
٤٧٩٢٥٣٩٥	٤٩٤٩٦٥٠.٤	(٧٠.١٠-٢)	العملاء وأوراق القبض (بالصافي)
٢٨٢٥٦٩٤	٣١٦٢٧٢٦	(٨٠.١٠-٢)	مدينون ومصرفوفات مدفوعة مقدماً (بالصافي)
١٣.٧٣٦٥١٧	١٣٧٩٧١١٩٥	(٩٠.١١-٢)	التقديرات ومصاريف أخرى
١٩٨.٤٤.١٣	٢.٧٧٧٤١٢٨		مجموع الأصول المتداولة
٢٨٧.٣٩٩٥٩	٢٩٨٩٢٩٣١٣		اجمالي الأصول
			حق الملكية
٦٧٥٠٠٠٠٠	٨٤٣٧٥٠٠٠	(١٠٠)	رأس المال المسجل والمدفوع
٢٦٢٠.٤٩٨٦	٢٩٥٥٨٣٥٧	(١١.٢٣-٢)	احتياطي قائد
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠		احتياطي عام
٧٦٩٥٥٧٧٥	١٠.٢٨٨٤٩٣٥		أرباح مرحلية
٥٤٤٥٣٧٢١	٣٠.١٧٩٤٣٤		صافي أرباح الفترات
٢٣٥١٤٤٨٢	٢٥٦٩٩٧٦٢٦		مجموع حقوق الملكية
٢٥٧٦١.٣	٢٥٦٥.٣٢	(١٢.١٨-٢)	الإلتزامات غير المتداولة
٢٥٧٦١.٣	٢٥٦٥.٣٢		إلتزامات غير متداولة
			مجموع الإلتزامات غير المتداولة
١٥٣.٤٤٢	١٥٣.٤٤٢	(١٣.١٢-٢)	الإلتزامات المتداولة
١٨.٦٧٥١٧	١٥٨٠٠.٢٢٧	(١٤.١٣-٢)	مخصص مطالبات
١١٣٦.٧٧٤	٥.٤١١٥١	(١٨-٢)	المورددين وأوراق الدفع
١٨٣٩.٦٤١	١٦٩٩٤٨٣٥	(١٥.١٣-٢)	ضرائب دخلية
٤٩٣٤٩٣٧٤	٣٩٣٦٦٦٥٥		دائرون ومصرفوفات مستحقة
٢٨٧.٣٩٩٥٩	٢٩٨٩٢٩٣١٣		مجموع الإلتزامات المتداولة
			اجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

مستشفى النزهة الدولي
NOZHAI INT. HOSPITAL

المدير المالي

محاسب / احمد رضا عجمي

رئيس مجلس الإدارة

د. د/ حازم محمد بيومى سمور

- تقرير الفحص المحدود (مرفق)
- الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٥) متممة للقوائم المالية.

شركة مستشفى الزهراء الدولي "ش.م.م"

قائمة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

عن الثلاثة اشهر المنتهية في		عن التسعة أشهر المنتهية في		إيضاح	
٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	رقم	(١٦-٢)
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
٥٧.٠٠٤.٦٥٣	٤٩.٦٤٧.٨٩٠	١٥٨.٢١٦.٨٩٥	١٣٦.٩٦٦.٥٥٦		
(٣٦٥.٢٣٠.٥)	(٣٢٨.٨٣٤.٢٨)	(١٠١.١٣٨.٣٨٣)	(٩٢.٧٣٧.٢٧٨)		
٢٠٥.٢٣٤٨	١٦٧.٦٤٤.٦٢	٥٧.٧٨.٥١٢	٤٤.٢٢٩.٢٧٨		
(٢٨.٠٤٥.٨٣)	(٣١.٧٩.٩٦١)	(٩.٣٥٧.٢٠)	(٩٥.٦٥٢.٤)		
(٦.٠٠٠)	(٦.٠٠٠)	(١٣.٠٠٠)	(٢٠.٠٠٠)		
٢٨.٦٧.٦٦٦	٢٤.٩٨.٣٥	٧٨.١٢.٥٠٥	٨.٥٢.٥٩٢		
٤٧.٧٨.٣٧	٣٤.٢٥.٤٦	١٢٥.٣.٩١	٩٩.٩.٢٦٢		
٦٣٥.	١٥٤١	٨١٩٧.	٦٦١.٧		
٢١.٤٣.٦١٨	١٦.٤٢.٦٢٣	٥٦.٩٧.٣٥٨	٤٣.٨٢.٧١٥		
(٤.٧٦.٩.٨)	(٣.٨٤.٤.٨٧٥)	(١٢.٩٣.٥.٣١٠)	(١٠.٢.٩٩.٨١)		
١٧٧٣	(١٤.٣٧)	٣٩.٧.٦	١١.٧١		
١٦.٢٧.٢٨٣	١٢.٥٦.١٧١	٤٤.٨١.٧٥٤	٣٣.٥٢.٧٠٥		
١.٠٧	٠.٧٨	٢.٨٧	٢.١١		

المدير المالي

محاسب / احمد رضا عجمي

مستشفى الزهراء الدولي
NOZHA INT. HOSPITAL
رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

د/ حازم محمد بيومي سمور

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٥) متممة للتوائم المالية.

شركة مستشفى الزهراء الدولي "ش.م.م"

قائمة الدخل الشامل

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

	عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن التسعة أشهر المنتهية في	
	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
جنيته مصري	١٦ ٢٧٦ ٢٨٣	١٢ ٥٦١ ٧١١	٤٤٠ ٨١٧ ٥٤	٣٣ ٥٣٢ ٧٠٥
صافي ارباح الفتح	١٦ ٢٧٦ ٢٨٣	١٢ ٥٦١ ٧١١	٤٤٠ ٨١٧ ٥٤	٣٣ ٥٣٢ ٧٠٥
الدخل الشامل الآخر	--	--	--	--
اجمالي الدخل الشامل عن الفترة	١٦ ٢٧٦ ٢٨٣	١٢ ٥٦١ ٧١١	٤٤٠ ٨١٧ ٥٤	٣٣ ٥٣٢ ٧٠٥

- الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٥) متممة للتوائم المالية.

الإجمالي	أرباح الفترة	أرباح	احتياطي	احتياطي	رأس المال	الرصيد في ١/١/٢٠١٩
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	عام	قانوني	المصدر والمدفوع	جنيه مصري
١٨٣٦٩٢٧٤٥	٣٨٨١٧٩٥٥	٦٠٧٢٠٢١٨	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٠١٥٤٥٧٢	٥٤٠٠٠٠٠٠	
--	(٣٨٨١٧٩٥٥)	٣٨٨١٧٩٥٥	--	--	--	
(٩٠٨٢٣٩٨)	--	(٢٢٥٨٢٣٩٨)	--	--	١٣٥٠٠٠٠٠	
٤٤٠٨١٧٥٤	٤٤٠٨١٧٥٤	--	--	--	--	
--	(٤٤٠٨١٧٥٤)	--	--	٤٤٠٨١٧٥٤	--	
٢١٨٦٩٢١٠١	٣٩٦٧٣٥٧٩	٧٦٩٥٥٧٧٥	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٥٦٢٧٤٧	٦٧٥٠٠٠٠٠	
٣٣٥١١٤٤٨٢	٥٤٤٥٣٧٢١	٧٦٩٥٥٧٧٥	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٢٠٤٩٨٦	٦٧٥٠٠٠٠٠	
--	(٥٤٤٥٣٧٢١)	٥٤٤٥٣٧٢١	--	--	--	
(١١٦٤٩٥٦١)	--	(٢٨٥٢٤٥٦١)	--	--	١٦٨٧٥٠٠٠	
٣٣٥٣٢٧٠٥	٣٣٥٣٢٧٠٥	--	--	--	--	
--	(٣٣٥٣٢٧١)	--	--	٣٣٥٣٢٧١	--	
٢٥٦٩٩٧٦٢٦	٣٠١٧٩٤٣٤	١٠٢٨٨٤٩٣٥	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٩٥٥٨٢٥٧	٨٤٣٧٥٠٠٠	

عن التسعة أشهر المنتهية في		إيضاح	
٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	جنيه مصري	رقم
٥٦٩٧٧٣٥٨	٤٣٨٢٠٧١٥	(٢٦)	التدفقات النقدية من أنشحة التشغيل
٤٩٩٥٢٥٣	٤٩٥٣٨٢٣	(٥٠٣)	صافي أرباح الفتره قبل الضرائب
(٨١٩٧٠)	(٦٦١٠٧)	(٢٦)	تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات
(٧٨١٢٥٠٥)	(٨٠٥٢٥٩٢)	(٢٦)	النقدية من أنشحة التشغيل
٥٤٠٧٨١٣٦	٤٠٦٥٥٨٣٩		إهلاك أصول ثابتة وغير ملموسة
(٣٥٤٣٦٣)	(٥٨٧٢٩٦)		أرباح رأس مال
(١١٠٣٤٧٨١)	(١٥٧١١٠٩)	(٢٦)	فوائد دائنة محتسبه
(٥٤١١٠٩)	(٣٩٣٧٦٨)	(٢٦)	التغير في رصيد المدينين والمصرفيات المقدمة
٣٠٠٤٠٠٢	(٢٢٦٧٢٩٠)	(٢٦)	التغير في رصيد المدينين والمصرفيات المقدمة
(٦٤٧٢٣١١)	(١١٣٦٠٧٧٤)	(٢٦)	سداد الضرائب الداخلية المستحقة عن العام السابق
(٤٢١٣٠٧٣)	(٥٢٥٧٩٣٠)	(٢٦)	سداد تحصيل حساب الضرائب الفتره
٢٦٣٥١٥٥	(١١٦٩٧٦٧)	(٢٦)	التغير في أرصدة الدائنين والمصرفيات المستحقة
٧٧١١١٧٥	٨١٠٩٣٢٨	(٢٦)	فوائد دائنة محصله
٤٢٨١٢٨٣١	٢٦١٥٧٢٣٣		صافي النقدية المتاحة من أنشحة التشغيل
(٦٠٢٩٢٧٥)	(٧٣٤٤٦٩٤)	(٢٦)	التدفقات النقدية من أنشحة الاستثمار
١٢٦٩١٠	٧١٧٠٠	(٢٦)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(٥٩٠٢٣٦٥)	(٧٢٧٢٩٩٤)		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
(٩٠٨٢٣٩٨)	(١١٦٤٩٥١١)	(٢٦)	صافي النقدية المستخدمة في أنشحة الاستثمار
٢٥٠٠٠٠	--		التدفقات النقدية من أنشحة التمويل
(٨٨٣٢٣٩٨)	(١١٦٤٩٥١١)		توزيعات أرباح مدفوعة
٢٨٠٧٨٠٦٨	٧٢٣٤٦٧٨		التغير في إستثمارات في أوعية إستثمارية
٨٤٩٥٩٢١٤	١٣٠٧٣٦٥١٧	(٩)	صافي النقدية وما في حكمها المتاحة خلال الفتره
١١٣٠٣٧٢٨٢	١٣٧٩٧١١٩٥	(٩)	النقدية وما في حكمها في بداية الفتره
			النقدية وما في حكمها في نهاية الفتره

- الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٥) متصلة للقوائم المالية.

(١) نبذة عن الشركة :

بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨٥ في ١٩/٢/٣١ تم الترخيص بتأسيس شركة مستشفى الزهراء الدولي " شركة مساهمة مصرية " في ظل احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وتعدلاته وآخرها القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و الشركة خاضعة لاحكام قانون سوق المال ولائحته التنفيذية رقم ٩٥ لسنة ١٩٩١ ، وتم قيد الشركة في ١٩٨٦/٦/٢٩ بمكتب سجل تجارى القاهرة تحت رقم ٢٤١٢٩٧ ، والشركة مفتوح لها ملف ضريبي بمأمورية ضرائب مركز كبار الممولين ، وقد تحدد عمر الشركة بـ ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ، و تم مد عمر الشركة لمدة أخرى تبدأ من ٢٠١١/٤/٤ ، والشركة مقيدة اسهمها بالبورصة المصرية ، وقد تم منح الشركة شهادة الاعتماد الكلى لجودة الرعاية الصحية وفقاً لمعايير الاعتماد المصرية للمستشفيات في مارس ٢٠١٨ وهي سارية حتى نهاية فبراير ٢٠٢١ .

غرض الشركة :

إقامة مستشفى علاجي لتقديم الخدمات الصحية في التخصصات الطبية الآتية : أمراض باطنية – جراحة – أمراض نساء و ولادة – أطفال – أمراض نفسية و عصبية – حميات – عظام – عيون – علاج طبيعي – وحدة أبحاث أنف و أذن و حنجرة – وحدة كلى صناعية – العناية المركزة – الأشعة – معمل الأبحاث – بنك الدم .

مجلس الإدارة :

يتكون مجلس الإدارة من سبعة أعضاء ، ومدة دورة المجلس ثلاث سنوات بدأت من ٢٧/٤/٢٠١٨ وفقاً لقرار الجمعية العمومية ، وآخر تشكيل لمجلس الإدارة كان على النحو التالي :

أ.د / حازم محمد بيومى سمور	رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب "
أ.د / حسن الظاهر حسن	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / ابراهيم عبد الغنى رمضان	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / على محمد صادق صبور	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / احمد أنور النورى	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / محمد ياسر عبد العاطى	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / محسن محمد محمود قعلب	" عضو مجلس الادارة "

مركز الشركة :

مركز الشركة ومحلها القانونى في مصر الجديدة – بمدينة القاهرة – خلف مساكن شيراتون – مطار القاهرة .

تاريخ اعتماد القوائم المالية :

تم اعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة في ١١/٥/٢٠٢٠ .

(٢) أسس إعداد القوائم المالية وأهم السياسات المحاسبية المطبقة :

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاتها الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ و التى تم نشرها بالوقائع المصرية بعدد ٨١ تابع أ لصادر فى ٢٠١٩/٤/٧ وفى ضوء القوانين و اللوائح المصرية السارية و فيما يلى نبذة عن التعديلات الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ :

يقضى القرار بوجود بعض التعديلات في معايير المحاسبة المصرية السابق اصدارها بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ مع تحديد تاريخ سريان تلك التعديلات ، وهذه التعديلات منها ما هو واجب التطبيق في الفترات التى تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ وما هو واجب التطبيق على الفترات التى تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر في بعض الحالات ، وفيما يلى نبذة عن تلك التعديلات وماقررتة الشركة بشأن تاريخ بدء التطبيق في حالة وجود امكانية للاختيار بين التطبيق المبكر من عدمه :

(أ) إضافة معايير جديدة:

تم إضافة بعض المعايير الجديدة - وهو الأمر الذي ترتب عليه سحب معايير أخرى - وفيما يلي نبذة عن تلك المعايير:

- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية ٢٠١٩ وهو يسرى على الفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. ويسمح بالتطبيق المبكر بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.

ويجب الإفصاح عن ذلك - وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.

- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٨) عقود الانشاء و معيار المحاسبة المصري رقم (١١) الإيراد، وهو يسرى على الفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. ويسمح بالتطبيق المبكر، و إذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الإفصاح عن ذلك، وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي و بالنسبة لعقود التجار التجريبي يسرى على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء في نفس التوقيت وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً، وبالنسبة لعقود التجار التمويلي استثناء من تاريخ السريان في الفقرة السابقة يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي التي يتم فيها الغاء قانون التجار التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته - و صدور قانون تنظيم نشاطي التجار التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك بالنسبة لكل من:
- عقود التجار التي كانت تخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري برقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التجار التمويلي"
- عقود التجار التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التجار التمويلي و التخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨

- وقد التزمت الشركة بمتطلبات الكتاب الدوري رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ لسنة ٢٠١٩ الصادر في ٤/١٩/٢٠١٩ من الهيئة العامة للرقابة المالية بأنه يتعين على الشركات المقيدها أوراق مالية بالبورصة المصرية بتطبيق معيار عقود التجار في موعد غايته ٢٠٢٠/٣/٢٠ إذا كانت من المستأجرين بموجب عقود تأجير تمويلي - ونظراً لعدم وجود عقود تأجير تمويلي فلم تطبق الشركة المعيار المشار اليه مبكراً.

- كما اضيف الى المعايير التفسير المحاسبي المصري رقم (١) ترتيبات امتيازات الخدمات العامة وذلك لشرح اثبات وقياس الالتزامات والحقوق المتعلقة بترتيبات امتيازات الخدمة العامة من كيان عام الى كيان خاص - هذا ويجب على المنشأة تطبيق هذا التفسير عن الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

(ب) معايير تم استبدالها:

تم استبدال بعض المعايير السابق اصدارها بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بمعايير صدرت بموجب القرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ المشار اليه - وفيما يلي نبذة عن هذه المعايير:

- معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. ويسمح بالتطبيق المبكر له اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت، و اذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الإفصاح عن ذلك - وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٤) المعدل ٢٠١٥، وباستثناء الفقرات (٤٠) و (٤٢) الى (٤٢) ب) يسرى على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
وتسرى الفقرات (٤٠) و (٤٢) أ) إلى (٤٢) ب) على الفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ المعدل ٢٠١٩ في نفس التاريخ . ويجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي ، وقد تمثلت اهم التعديلات في معيار المحاسبة المصري رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية ٢٠١٩ عن معيار المحاسبة المصري رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية ٢٠١٥ فيما يلي :

○ الغاء الافصاح عن كلا من :

- مبلغ النقدية ومافي حكمها في الشركات التابعة او أنشطة الأعمال الأخرى التي تحققت او فقدت السيطرة عليها.
- مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقدية ومافي حكمها في الشركات التابعة او الأنشطة الأعمال التي حصلت او فقدت السيطرة عليها .

وذلك بالنسبة للاستثمار في شركة تابعة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بواسطة المنشأة الاستثمارية .

○ لا يتم تبويب التدفقات النقدية عن التغيرات في حصص الملكية في شركة تابعة ضمن أنشطة التمويل اذا كانت الشركة منشأة استثمارية وفقاً للتعريف الوارد بالمعيار رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الادوات المالية – العرض ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت ، واذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الافصاح عن ذلك ويتم تطبيق متطلبات هذا المعيار بأثر رجعي – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الادوات المالية – الاعتراف والقياس ٢٠١٩ ، وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت -وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري ٢٠١٩ – وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠١٥ وعليه فإنه على صندوق الاستثمار العقاري الذي كان يطبق نموذج التكلفة على استثماراته العقارية التحول إلى نموذج القيمة العادلة ، ويتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) مزايا العاملين ٢٠١٩ – وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) المعدل ٢٠١٥ ، ويجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ . ويسمح بالتطبيق المبكر – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكر.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) الادوات المالية – الافصاحات ٢٠١٩ فقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ . ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت – واذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الافصاح عن ذلك – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة ٢٠١٩ – وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٥ ، ويسرى تطبيقه على الفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ - ويسمح بالتطبيق المبكر ، واذا قامت المنشأة بهذا يلزم الافصاح عنه.

(ج) معايير تم تعديلها :

وهي مجموعة معايير تم اضافة او تعديل بعض الفقرات بها – وفيما يلي بيان هذه المعايير ونبذة عن تلك التعديلات:

– معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الافصاح عن الاطراف ذوي العلاقة – وبموجبه يتم تعديل الافصاحات في بعض المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة اذا كانت تخص منشأة استثمارية ومنشأتها التابعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة . ويسرى هذا التعديل من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة : تم اضافة بعض الفقرات بخصوص المنشآت الاستثمارية لتحديد:

○ حالة الاعفاء من التجميع .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

○ الزمام الشركة الأم اذا كانت تقوم بالمحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر في القوائم المالية المستقلة لها ان تقوم بقياس استثماراتها في الشركات التابعة بنفس الطريقة بالقوائم المالية المستقلة - ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

- معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة - وقد اضيف بموجبه استثناء بأنه اذا كانت المنشأة التي ليست منشأة استثمارية في ذاتها لها ملكية في منشأة شقيقة او مشروع مشترك يعدان منشأة استثمارية ، ويجوز المنشأة عند تطبيقها طريقة حقوق الملكية ان تختار الإبقاء على قياس القيمة العادلة التي تطبقها هذه المنشأة الاستثمارية على حصص ملكية منشأتها الشقيقة او مشروعها المشترك في منشآت تابعة . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم في الأرباح : وفيه تم تعديل نص الفقرة (٢) من المعيار وذلك بتعديل نطاق تطبيق المعيار ليشمل القوائم المالية المستقلة او القوائم المالية المجمعة او القوائم المالية المنفردة - المصدرة لجميع المنشآت.

- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل - وفيه تم إلغاء استثناء كافة حالات تجميع الاعمال من الاعتراف بضرئها الجارية والمؤجلة كإيراد او مصروف حيث سيتم الاعتراف بالضرئية الجارية والضرئية المؤجلة كإيراد او مصروف و ادراجها في قائمة الدخل في حالات تجميع الاعمال عند استحواد منشأة استثمارية على منشأة تابعة ، وذلك حتى في حالات نشأتها من معاملات المدفوعات المبنية على اسهم . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) تجميع الاعمال - وفيه تم استبعاد تطبيق المعيار على استحواد المنشأة الاستثمارية - كما غُرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة على استثمار في منشأة تابعة يتطلب ان يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية - وقد اضيف بموجبه بعض الافصاحات للمنشآت التي تصبح او تتوقف عن كونها منشآت استثمارية بخصوص سيطرتها على منشأة اخرى رغم امتلاكها لاقل من نصف حقوق التصويت في المنشأة الأخرى . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

- معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول - وبموجبه تم استبعاد الاستثمارات العقارية التي تقاس بالقيمة العادلة وكذلك الأصول المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من نطاق تطبيق هذا المعيار .

- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة - تم استبعاد الاستثمارات العقارية التي تقاس بالقيمة العادلة من تطبيق هذا المعيار .

- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى - وفيها تم تحديد الافصاحات المطلوبة للحصص في الشركات التابعة غير المجمعة (المنشآت الاستثمارية) . ويسرى هذا التعديل من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ القوائم المالية المجمعة .

- كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ . بأنه تستبدل عبارة ١ يناير ٢٠٢١ بعبارة ١ يناير ٢٠٢٠ . وبما وردت بمعايير المحاسبة ارقام (٤٧) الادوات المالية رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء ورقم (٤٩) عقود التأجير الواردة بملحق قرار وزير الاستثمار و التعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ المشار اليه و عليه فقد اختارت الشركة الالتزام بتطبيق هذا القرار .

- فيما يلي بيان بأهم السياسات المحاسبية المطبقة :-

(١-٢) أسس القياس :

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية إلا البنود التي يتم قياسها على اساس القيمة العادلة.

(٢-٢) عملة التعامل وعملة العرض :

تم عرض القوائم المالية بالجنبيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة .

(٣-٢) استخدام التقديرات والحكم الشخصي :

يتطلب اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ، وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

- يتم تحميل قائمة الدخل بكامل إهلاكات الأصول الثابتة خلال الفترة .
- يتم الاعتراف بتكلفة إحلال احد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد إستبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وذلك إذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة نتيجة هذا الإحلال بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة . كما يتم رسملة التدفقات اللاحقة التي تؤدي إلى تدفق المزايا المستقبلية للأصل ويمكن قياس تكلفتها بدقة .

(٦-٢) الإنخفاض في قيمة الأصول :-

- يتم دراسة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة في تاريخ المركز المالي (عدا المخزون والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على إنخفاض القيمة القابلة للاسترداد لهذه الأصول عن قيمتها الدفترية ويتم تخفيض قيمته هذه الإصول إلى قيمتها القابلة للإسترداد .
- يتم إثبات خسائر الإنخفاض في قيمة الأصول في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المؤجلة للنقد عن قيمته الإستراتيجية بقائمة الدخل ، ويتم حساب مصروف الإهلاك السنوي للأصول الثابتة عن السنوات التالية على أساس القيمة المعدلة .
- تقوم إدارة الشركة بشكل دوري في تاريخ إعداد القوائم المالية بتقييم مدى وجود أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمة الخسائر السابق الاعتراف بها والتي نشأت عن تخفيض القيمة الدفترية للأصول في الفترات السابقة ، وفي حالة وجود مثل تلك المؤشرات يعاد تقدير قيمة الانخفاض ويتم عكس قيمة الانخفاض السابق تسجيله في الفترات السابقة بحيث لا تزيد القيمة الدفترية لهذه الأصول عن صفائي قيمتها الدفترية الأصلية التي كانت ستنتأثر بالإهلاك إذا لم يتم تخفيض قيمتها .

(٧-٢) مشروعات تحت التنفيذ :

يتم قيد المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء أو اقتناء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي ، وعندما يصبح الأصل الثابت مؤهلاً للاستخدام يتم إضافة قيمته على حساب الأصول الثابتة على أن يبدأ إهلاك تكلفة الأصل اعتباراً من ذلك التاريخ ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ القوائم المالية بالتكلفة ناقص الأضعمال في القيمة في حالة حدوث انخفاض في قيمة المشروعات (ايضاح ٦-٢) .

(٨-٢) الأصول غير الملموسة :

يتم اثبات الأصول غير الملموسة بالتكلفة مخصصاً منها أي خسائر اضمحلال في قيمتها (ايضاح ٦-٢) ، هذا وتقوم الشركة بتقييم الأصول غير الملموسة الخاصة بها في تاريخ القوائم المالية ، وفي حالة اضمحلال القيمة القابلة للاسترداد عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية بقيمة خسائر الأضمحلال وتحمله على قائمة الدخل .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصول غير ملموسة على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها وهي عشر سنوات .

(٩-٢) المخزون :

تقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صفائي القيمة الإستراتيجية أيهما أقل ، وتتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء التي تتحملها الشركة للوصول بالمخزون الى حالته الراجئة ، وتشمل صفائي القيمة الإستراتيجية في مبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال النشاط العادي مخصصاً منه التكلفة المقدرة للأستكمال بالإضافة الى المصروفات البيعية التي تتحملها عملية انعام البيع ، ويتم تحديد تكلفة المنصرف من المخزون وفقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً .

(١٠-٢) العملاء وأوراق القبض والمدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً:

يتم إدراج العملاء والمدينون بالقوائم المالية والتي لا تتضمن فوائد بالقيمة الاسمية مخصوماً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها وذلك بعد الاعتراف الأول .

(١١-٢) النقدية وما في حكمها:

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها رصيد النقدية بالصندوق و البنوك وبنوك سحب على المكشوف التي يستحق سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من إدارة النقدية بالشركة والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الاجل وعالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة الى مبالغ نقدية محددة وامكانية تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيل ، ويكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الاجل خلال ثلاثة اشهر أو اقل من تاريخ الأقتناء .

(١٢-٢) المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصصات عند وجود التزام حال قابلي أو حكمى مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي، يكون من المتوقع أن يترتب عليه تدفق خارج للموارد الإقتصادية - ويتم إستخدامها لسداد ذلك الإلتزام ، ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام - هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لظهور أفضل تقدير حالي .

(١٣-٢) الموردين والدائنون والمصروفات المستحقة:

يتم اثبات ارصدة الموردين والدائنون والمصروفات المستحقة والتي لا تتضمن فوائد بالقيمة الاسمية ، كما يتم الاعتراف بالإلتزامات (المستحقات) التي لا تتضمن فوائد بالقيمة المتوقعة سدادها وذلك مقابل البضائع التي تم استلامها او الخدمات التي تم الاستفادة منها .

(١٤-٢) توزيعات الأرباح:

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كإلتزامات في السنة المالية التي يتم فيها الإعلان عنها ، ويتم صرف توزيعات الأرباح على مساهمين الشركة عن طريق شركة مصر للمقاصة للإيداع والحفظ المركزي .

(١٥-٢) تكلفة الاقتراض:

- يتم اثبات تكلفة الاقتراض أو التسهيلات كمصروف وفقاً لاساس الاستحقاق، اما بالنسبة لتكاليف الاقتراض والمتعلقة مباشرة باقتناء أو انشاء اصول ثابتة تكون مؤهلة للرسملة فيتم رسمليها على الاصول المتعلقة بها حتى تاريخ تأهيل هذه الاصول للاستخدام ، هذا ويتم التوقف عن الرسملة عندما يتم الانتهاء من كل الانشطة الجوهرية اللازمة لاعداد الاصول الثابتة المؤهلة للاستخدام في الغرض الذي انشئت من اجله - هذا ويتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة المستهلكة مع ادراج اى فروق بين التكلفة وتكلفة المعاملة ، وبعد الاعتراف المبني يتم ادراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع ادراج اى فروق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الاقتراض على اساس سعر الفائدة الفعلي .

- لم تتحمل الشركة اية فوائد خلال الفترة .

(١٦-٢) الاعتراف بالإيراد:

يتم الاعتراف بالإيرادات مقابل نقل البضائع والخدمات المقدمة للعملاء بالمبلغ الذي يعكس المقابل المادى الذى تنوقعه الشركة مقابل تلك السلع والخدمات ويتم الاعتراف بالإيراد من خلال الخطوات التالية:

أولاً: تحديد العقد أو العقود مع العملاء .

ثانياً: تحديد التزامات الأداء في العقد .

ثالثاً: تحديد سعر المعاملة .

رابعاً: تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد .

خامساً: الاعتراف بالإيرادات عندما تقوم المنشأة بتنفيذ متطلبات الاداء .

ويتم الاعتراف بالإيراد عند أداء الالتزام اى عندما تنتقل السيطرة على السلع او الخدمات المنوطة باداء التزام معين الى العميل .

(١٧-٢) المصروفات:

يتم الاعتراف بمصروفات التشغيل والمصروفات العمومية والادارية وتحملها على قائمة الدخل وفقاً لآساس الاستحقاق.

(١٨-٢) الضريبة الدخلية والمؤجلة:

تتضمن ضريبة الدخل على ارباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة. ويتم اثباتها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة دخل الفترة المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتي يتم اثباتها مباشرة ضمن قائمة الدخل الشامل - هذا ويتم اثبات ضريبة دخل الفترة على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام سعر الضريبة الساري في تاريخ القوائم المالية، ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والإلتزامات بين كل من الأنسب الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لها، وتحدد قيمة الضريبة المؤجلة طبقاً للارريقة المستخدمة والتي يتم على أساسها تسوية القيمة الحالية للأصول والإلتزامات، ويؤخذ في الاعتبار الضريبة المؤجلة كأصل لشركة عند وجود احتمال قوى لاستخدام هذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة عن السنوات المستقبلية، ويتم تخفيض قيمة الضريبة المؤجلة المدرجة كأصل لدى الشركة بقيمة الجزء الذي لا يحقق منفعة ضريبية متوقعة خلال السنوات التالية.

(١٩-٢) الشركات التابعة والشقيقة:

الشركات التابعة:

هي الشركات التي تمتلك الشركة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للشركة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت ويؤخذ في الاعتبار وجود تأثير وحقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للشركة القدرة على السيطرة على الشركة.

الشركات الشقيقة:

هي الشركات التي تمتلك الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة، وعادة يكون للشركة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت، هذا ولا توجد شركات تابعة أو شقيقة للشركة كما ان الشركة لا تعد شركة تابعة لشركة اخرى.

(٢٠-٢) الاستثمارات:

(١٠-٢٠-٢) الإستثمارات في أوعية إدخارية:

هي إستثمارات تدر عائد محدد وتستحق الإسترداد بعد أكثر من عام.

(٢٠-٢٠-٢) استثمارات في شركات تابعة:

تثبت الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة عند الاستحواذ وفي حالة حدوث انخفاض في قيمة تلك الاستثمارات عن القيمة الدفترية لها، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الانخفاض ويدرج بقائمة الدخل وذلك لكل استثمار على حدة.

(٣٠-٢٠-٢) استثمارات متاحة للبيع:

تثبت الاستثمارات المتاحة للبيع بصفة عامة بالقيمة العادلة، ويتم اثبات اثر التغير في القيمة العادلة سواء ربح أو خسارة ضمن قائمة الدخل الشامل، هذا ويتم اثبات الاستثمارات غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية بطريقة يعتمد عليها.

(٢١-٢) المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة:

تتم المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة سواء كانت تلك الشركات تابعة اى تمتلك الشركة منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية أو شركات شقيقة تملك الشركة منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نفوذ لا يصل لحد السيطرة وعادة تكون الملكية فيها تتراوح بين ٢٠% إلى ٥٠% بشروط معادلة لتلك السائدة في المعاملات الحرة - وخلال الفترة لا توجد معاملات مع الاطراف ذوي العلاقة.

(٢٢-٢) نظام معاشات العاملين:

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته و المستبدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ و الذي بدء العمل به فعلياً بدياه من يناير ٢٠٢٠. وتحمل الشركة هذه المساهمة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق ويقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة.

(٢٣-٢) الاحتياطي القانوني:

طبقاً للنظام الأساسي للشركة فإنه يتم إستقطاع ١٠% من صافي الأرباح للاحتياطي القانوني، وعليها أن تتوقف عن هذا الاستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي القانوني ٥٠% من رأس المال المصدر. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون، ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع.

(٢٤-٢) التغيير في السياسات المحاسبية والأخطاء:

(١-٢٤-٢) التغييرات في السياسات المحاسبية:

- تقوم الشركة بتغيير السياسة المحاسبية في حالة طلب أي معيار أو تفسير هذا التغيير على أن يؤدي هذا التغيير إلى قوانين مالية تقدم معلومات موثوق بها و أكثر مناسبة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للشركة.
- تقوم الشركة بالمحاسبة عن أي تغيير في السياسة المحاسبية نشأ نتيجة التطبيق الأول لأي معيار أو تفسير طبقاً للأحكام الانتقالية المحددة إن وجدت في هذا المعيار أو ذلك التفسير. و عندما لا يتضمن أحكام انتقالية محددة تطبق على هذا التغيير أو عندما تقوم الشركة بتغيير سياسة محاسبية طوعية يكون من الضروري أن تقوم بتطبيق التغيير بأثر رجعي، على أن تقوم الشركة بشسرية وصيد أول المدة لأي بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك، وذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها. وكذلك مهالً المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة، إلا في حالة تعذر تحديد التأثيرات الخاصة بالفترة أو تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير، و تقوم الشركة أيضاً بعمل تسوية لمطابقة رصيد أول المدة الخاص بكل بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر عن هذا الفترة.

(٢-٢٤-٢) الأخطاء:

- قد نشأ الأخطاء في الاعتراف بنفوذ القوائم المالية أو في عرضها أو الإفصاح عنها، ويتم تصحيح أخطاء الفترة الحالية المتوقعة التي يتم اكتشافها في هذه الفترة قبل اعتماد إصدار القوائم المالية، إلا أن الأخطاء الهامة قد لا تكتشف أحياناً حتى الفترة التالية، وعند اكتشافها يتم تصحيح أخطاء الفترات السابقة ضمن معلومات المقارنة من خلال إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ، أو إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول و الإلتزامات وحقوق الملكية.
- يتم تصحيح أخطاء الفترة السابقة بإعادة الإثبات بأثر رجعي، و في حالة تعذر تحديد تأثير الأخطاء المحددة للفترة على معلومات المقارنة لمدة أو شدة مسابقة يتم عرضها، تقوم الشركة بإعادة إثبات أرصدة أول المدة للأصول و الإلتزامات و حقوق الملكية عن أقرب فترة يمكن فيها إجراء إعادة الإثبات بأثر رجعي و في حالة تعذر تحديد التأثير التراكمي للخطأ في بداية الفترة الحالية على جميع الفترات السابقة، تقوم الشركة بإعادة إثبات معلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر لاحق في أقرب تاريخ ممكن.

(٢٥-٢) قائمة التدفقات النقدية:

يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(٤) مشروعات تحت التنفيذ :

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٩١٠.٠٠٠	٩٧٥.٠٠٠
--	٣.٧٦.٦٤٠
٤٥٠.٠٠٠	١١١.٩٢١
١.٨١٩.٠٠٠	٢٥٠.٣٠٠٠
٥٣.٠٠٠	٥٣.٠٠٠
٣.٥٢٤.٠٨٠	٣.٥٢٤.٠٨٠
--	٦.٨٣١
٦.٣٥١.٠٨٠	١٠.٢٥٠.٤٧٢

- دفعة لإستشاري التصميم المعماري والإنشائي والإلكتروميكانيك لفرع التجميع الخامس
- دفعة لأعمال مباني لفرع التجميع الخامس
- رسوم مراجعة الرسومات الهندسية للفرع
- دفعات لأعمال السدور الرابع والسبع
- دفعات لاستخراج رخص انشاء الفرع
- رسوم زيادة النسبة البنائية للفرع الجديد من ٣٠% الى ٤٠%
- مخزون أصول ثابتة (*)

يتمثل هذا البند فيما يلي

(*) يتمثل البند في قيمة أصول ثابتة تحت التأهيل في تاريخ المركز المالي .
وفيما يلي بيان الحركة التي تمت على البند خلال الفترة :

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٤٧٤٥٤٣٠	٦.٣٥١.٠٨٠
٢.٩٢٣.١١٦	٣.٨٩٩.٣٩٢
(١.٣١٧.٤٦٦)	--
٦.٣٥١.٠٨٠	١٠.٢٥٠.٤٧٢

- رصيد بديا الفترة
- الاضافات خلال الفترة
- المحوول للاصول الثابتة خلال الفترة
- رصيد نهاية الفترة

(٥) أصول غير ملموسة :

تتمثل الأصول غير الملموسة في قيمة برامج حاسبات الية ، وفيما يلي بيان الاضافات والاستهلاكات التي تمت على البند خلال الفترة :

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٦٦٧٧٦٠	٨١٧٧٦٠
١٥٠.٠٠٠	٨٦.٠٠٠
٨١٧٧٦٠	٩.٣٧٦٠
١.٦٩.٧٧٧	٢١٧.٥٧٩
٤٧٨.٠٢	٣٣.٤٥٣
٢١٧.٥٧٩	٢٥١.٣٢
٦٠٠.١٨١	٦٥٢.٧٢٨

- التكلفة فدى بديا الفترة
- الاضافات خلال الفترة
- التكلفة فدى اخصر الفترة
- مجمع الاستهلاك فدى اول الفترة
- استهلاك الفترة
- مجمع الاستهلاك فدى اخصر الفترة
- صافى القيمة فدى اخصر الفترة

شركة مستشفى الزهراء الدولي "ش.م.م"

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(٦) المخزون:

يتمثل هذا البند فيما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
١٤٥٠.٣٩٥٨	١٤٩٢٨٥٢٩
٢.٥٢٤٤٩	٢.٢١٥١٧٤
<u>١٦٥٥٦٤.٧</u>	<u>١٧١٤٣٧.٣</u>

- ادوية وعقاقير ومسئوليات طبية
- قطع غيار ومواد ومهمات غير طبية

(٧) العملاء وأوراق القبض (بالصافي):

يتمثل هذا البند فيما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٤٧٨٣١٢٩٥	٤٩.٨٣.١٢
١٣٠.٥٣٠	١.٦١٩٩٢٢
(١٢٠.٦٤٣٠)	(١٢.٦٤٣٠)
<u>٤٧٩٢٥٣٩٥</u>	<u>٤٩٤٩٦٥٠.٤</u>

- العملاء
- أوراق القبض
- يخصم منه: إنخفاض في أرصده العملاء

تم تقدير الانخفاض في العملاء وفقاً لدراسة الإرصده المستحقة علي العملاء و اعمار الديون وتقرير المستشار القانوني للشركة.

(٨) مدينون ومصرفوات مدفوعة مقدما:

يتمثل هذا البند فيما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٢١٢٥١٠.٢	١٥٩٩١٣٦
٧٦٣.٣	٥٣١٦١٤
٥٥٧٨٠.٩	٤٤.٦٢٠
٦١٧	٧٤٦٣٣
١٢٧٨٧٠	٥٧١٦٨٠
١٣٣٨٨	٢٠.٤٣٨
(٧٥٣٩٥)	(٧٥٣٩٥)
<u>٢٨٢٥٦٩٤</u>	<u>٣١٦٢٧٢٦</u>

- إيرادات مستحقة
- تأمينات لـ
- عمال
- مدينين مدفوعات مقدما
- مصرفوات مدفوعة مقدما
- أرصدة مدينة أخري
- يخصم منه: إنخفاض في المدينون

تم تقدير الانخفاض في المدينون في ٢٠٢٠/٩/٣٠ بمبلغ ٧٥٣٩٥ جنيه وذلك عن انخفاض بندي التأمينات لدى الغير، وعهد وسلف العاملين بمبلغ ٢٠٧٥٠ جنيه، ٥٤٦٤٥ جنيه على التوالي، وهو نفس الانخفاض في ٢٠١٩/١٢/٣١، وقد تم حساب الانخفاض في بنود المدينون والمصرفوات المدفوعة مقدماً وفقاً لدراسة الإرصدة واعمارها في ضوء المواعيد المحددة سلفاً لتسويتها و تقرير المستشار القانوني للشركة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(٩) النقدية وما في حكمها :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
١٢٩.٨٦٤.١٥٥	١٣٧.٣٨١.٠٣٣
٨٧٢.٣٦٢	٥٩٠.١٦٢
<u>١٣٠.٧٣٦.٥١٧</u>	<u>١٣٧.٩٧١.١٩٥</u>

نقدية - بالبنك

نقدية - بالصراف

(١٠) رأس المال المصدر والمدفوع :

(١٠-١) هيكل رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص به ٩٠ مليون جنيه وبناء على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٩ تم زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من ٦٧,٥ مليون جنيه إلى ٨٤,٣٧٥ مليون جنيه موزعة على ١٤.٦٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٦ جنيه للسهم - وقد تمت تلك الزيادة بتوزيع مجاني للأسهم على المساهمين عن طريق الأرباح المرحلة، وتم التأشير في السجل التجاري برأس المال المصدر والمدفوع بعد الزيادة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٩، وفيما يلي بيان توزيع رأس المال على المساهمين :

اسم المساهم	النسبة	عدد الأسهم	رأس المال المصدر والمدفوع	نسبة المساهمة في رأس المال
- أحمد بن حسن حسن أحمد فتحي	سعودي	٢.٣٩٠.٦٢٥	١٤.٣٤٣.٧٥٠	%١٧
- حازم محمد بيد سوري	مصري	١.٣٠٠.٠٠٠	٧.٨٠٠.٠٠٠	%٩,٢٤
- شركة أبناء عبد العزيز العجلان للاستثمار العقاري والعقاري	سعودية	٦٩٦.٣٤٣	٤.١٧٨.٠٥٨	%٤,٩٥
- إبراهيم محمد بيد سوري	مصرية	٦٦٦.٥٨٥	٣.٩٩٩.٥١٠	%٤,٧٤
- مساهمون آخرون		٩٠٠.٨٩٤٧	٥٤.٥٣٦.٨٢	%٦٤,٠٦
إجمالي		١٤.٠٦٢.٥٠٠	٨٤.٣٧٥.٠٠٠	%١٠٠

(٢٠-١) إدارة رأس المال :

تتمثل أهداف الشركة عند إدارة رأس المال فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال .
- حماية قدرة الشركة على الاستثمارية وتمكينها من الاستثمار في توليد عائد للمساهمين والاطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة بخلاف المساهمين .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

(١١) احتياطي قانوني :

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٢٠.١٥٤.٥٧٢	٢٦.٢٠٤.٩٨٦
٦.٥٠.٤١٤	٣.٣٥٣.٢٧١
<u>٢٦.٢٠٤.٩٨٦</u>	<u>٢٩.٥٥٨.٢٥٧</u>

رصيد أول الفترة

- المجنّب من صافى أرباح الفترة بنسبة ١٠% (*)

(*) وفقاً لحكم المادة ١٩٢ من لائحة قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحة التنفيذية وتعديلاتهم فقد تم تجنيب الاحتياطي القانوني من أرباح الفترة .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(١٢) إلتزام ضريبي مؤجل :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٢٤٣٧٣٢٠	٢٥٧٦١٠٣
١٣٨٧٨٣	(١١٠٧١)
٢٥٧٦١٠٣	٢٥٦٥٠٣٢

- الإلتزام الضريبي أول الفترة
- الضريبية عن الفروق المؤقتة
- الإلتزام الضريبي آخر الفترة

تتمثل الإلتزامات الضريبية المؤجلة في الإلتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة بين كلاً من إهلاك الأصول الثابتة طبقاً للأساس المحاسبي والأساس الضريبي ، وهذا ولم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الانخفاض في العملاء ، نظراً لعدم وجود توقع كافى بتحقيق الشروط التى تمكن الشركة من الإستفادة من تلك الأصول الضريبية مستقبلاً.

(١٣) مخصص مطالبات :

يتمثل مخصص المطالبات في قيمة الإلتزامات الحالية القانونية أو الحكومية المستدل عليها من الظروف المحيطة نتيجة أحداث في الماضي ويكون من المتوقع ان يترتب على ذلك تدفق خارج للموارد الإقتصادية وتتمثل خسائر الانخفاض في قيمة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، وفيما يلي بيان تلك المخصصات والانخفاضات خلال الفترة.

مخصص تم	٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠٢٠/١/١
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
استخدامه خلال الفترة		
٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠٢٠/١/١
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٣٥٠.٠٠٠	--	٣٥٠.٠٠٠
١١٧٩١١١	--	١١٧٩١١١
١٣٣١	--	١٣٣١
١٥٣٠.٤٤٢	--	١٥٣٠.٤٤٢
١٢.٦٤٣٠	--	١٢.٦٤٣٠
٧٥٣٩٥	--	٧٥٣٩٥

- انخفاض فسى أرصدة العملاء
- انخفاض فسى أرصدة المدينون

وقد تم تقدير المخصصات في ضوء الدراسات المعدة لذلك والمضمنه موقف الدعاوى المرفوعة ضد الشركة ورأى المستشار القانونى فيها ، والموقف الضريبي للشركة ورأى المستشار الضريبي فيها .

(١٤) الموردین وأوراق الدفع :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
١٧٧٦٩٩٩٦	١٥٣٣٩٣٣٢
٢٩٧٥٢١	٤٦٠.٨٩٥
١٨٠.٦٧٥١٧	١٥٨٠٠.٢٢٧

- المـ
- أوراق الدفع

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(١٥) دافنون ومصروفات مستحقة:

يتمثل هذا البند فيما يلي:

٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠
جنيته مصري	جنيته مصري
٨٠٥٠.٤٨٣	٨٠٥٠.٤٨٣
٢٧١٥٩٧٩	٢٧١٥٩٧٩
٣١٨٩.٧	٣١٨٩.٧
١٤٠٨٩٣٨	١٤٠٨٩٣٨
٢٦٥٤١٧٩	٢٦٥٤١٧٩
١٦٢٤٢٨١	١٦٢٤٢٨١
٦٠٨.٧٧	٦٠٨.٧٧
٢٧٣٧٤٨	٢٧٣٧٤٨
٥٦٩٧٤٤	٥٦٩٧٤٤
١٦٦٣.٥	١٦٦٣.٥
١٨٣٩٠.٦٤١	١٨٣٩٠.٦٤١
١٦٩٩٤٨٣٥	١٦٩٩٤٨٣٥

(١٦) تكلفة الحصول على الإيراد:

يتمثل هذا البند فيما يلي:

عن التسعة أشهر المنتهية في	٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠
جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري
٤٣٥٦٤٧٩٦	٤٣٥٦٤٧٩٦	٤٣٥٦٤٧٩٦
١٨٥٤٧٩٧٥	١٨٥٤٧٩٧٥	١٨٥٤٧٩٧٥
٤٥٩١.٩٦	٤٥٩١.٩٦	٤٥٩١.٩٦
٢٦.٣٣٤١١	٢٦.٣٣٤١١	٢٦.٣٣٤١١
٩٢٣٧٢٧٨	٩٢٣٧٢٧٨	٩٢٣٧٢٧٨

(١٧) مصروفات عمومية وإدارية:

يتمثل هذا البند فيما يلي:

عن التسعة أشهر المنتهية في	٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠
جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري
٤٦٣٦٩٩٤	٤٦٣٦٩٩٤	٤٦٣٦٩٩٤
٣٦٢٧٢٧	٣٦٢٧٢٧	٣٦٢٧٢٧
١٠٦٤٢٩٤	١٠٦٤٢٩٤	١٠٦٤٢٩٤
٣٦٥٢١١	٣٦٥٢١١	٣٦٥٢١١
١٢٧.٦٠٠	١٢٧.٦٠٠	١٢٧.٦٠٠
٧٩٩٥٠.٧	٧٩٩٥٠.٧	٧٩٩٥٠.٧
١٠.٧١٩١	١٠.٧١٩١	١٠.٧١٩١
٩٥٠.٦٥٢٤	٩٥٠.٦٥٢٤	٩٥٠.٦٥٢٤

شركة مستشفى الزهراء الدولي "ش.م.م"

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(١٨) فوائد دائنة :
يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن التسعة أشهر المنتهية في	عن الثلاثة أشهر المنتهية في
٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٧٩٨٢٨٧٥	٢٤٢٨٣١٨
٦٩٧١٧	٧٨٨٠٩
--	٨٠٧٣
٨٠٥٢٥٩٢	٢٤٩٨٠٣٥
٧٨١٢٥٠٥	٢٨٦٧٦٦٦

(١٩) إيرادات أخرى :
يتمثل هذا البند فيما يلي:

عن التسعة أشهر المنتهية في	عن الثلاثة أشهر المنتهية في
٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٧٧٨٨٩٢	٢٨٢٣٦٦
١٥٧٧٢٠	٥٩٠٤٠
٦١٢٤٥	١١٤٠
١٤٠٥	--
٩٩٩٢٦٢	٣٤٢٥٤٦
١٢٥٣٠٩١	٤٧٧٨٣٧

(٢٠) نصيب السهم في الأرباح :
يتمثل هذا البند فيما يلي:

عن التسعة أشهر المنتهية في	عن الثلاثة أشهر المنتهية في
٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٣٣٥٣٢٧٠٥	١٢٥٦١٧١١
(٢٦٢٧٤٩٩)	(٩٧٦٣٨٧)
(١٢٧٦٩٤٠)	(٥٦٥٢٧٧)
٢٩٦٢٨٢٦٦	١١٠٢٠٠٤٧
١٤٠٦٢٥٠٠	١٤٠٦٢٥٠٠
٢,١١	٠,٧٨
٢,٨٧	١,٠٧

* عند حساب نصيب السهم في الربح تم إستبعاد المقترح توزيعه على العاملين و الإدارة بما يتوافق والمادة ٥٧ من النظام الاساسي للشركة ، والامر سيتم عرضه على الجمعية العامة للشركة للنظر في الاعتماد .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(٢١) تسويات لأحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل :

عن التسعة أشهر المنتهية في

٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
جنيته مصري	جنيته مصري
٥٦٩٧٧٣٥٨	٤٣٨٢٠٧١٥
١٢٨١٩٩٠٦	٩٨٥٩٦٦١
٧٥٦٩٨	٤٢٨٣٤٩
١٢٨٩٥٦٠٤	١٠٢٨٨٠١٠
% ٢٢,٦٣	% ٢٣,٤٨

- المريح قبيل ضريبة الدخل
- ضريبة الدخل على المريح المحاسبي
- ضريبة عن فروق دائمة ومؤقتة بين صافي المريح
بقائمة الدخل والوعاء الضريبي
- مصروف ضريبة الدخل والمؤجلة
- السهم الفعلي للضريبة

(٢٢) الموقف الضريبي:

أولاً: الضريبة على الدخل: تقوم الشركة بتقديم أقرانها الضريبية في مواعيدها القانونية، ووفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية يتم الفحص بنظام العينة، وفيما يلي موقف تلك القرارات من الفحص:-

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤: تم الفحص والربط والسداد.
- عام ٢٠٠٥: طبقاً لقرار وزير المالية والكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ٢٠١١ فإن الأقرار الضريبي لعام ٢٠٠٥ يعد ربطاً للضريبة وفقاً لحكم المادة ٨٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وبالتالي تم وقف أية إجراءات فحص عام ٢٠٠٥.
- السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩: لم تخضع الشركة فيها عينة الفحص، ووفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل فقد سقطت تلك السنوات بالتقادم المخصوص عليه في القانون المدني وبالأخطار بعناصر ربط الضريبة.
- السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤: تم الفحص والربط والسداد وجاري التسوية.
- السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨: تم الأخطار بطلب الفحص وجاري تجهيز المستندات المطلوبة للفحص.
- عام ٢٠١٩: لم يتم الأخطار بطلب الفحص.

ثانياً: الضريبة على الأجور والمزيتات: تلتزم الشركة بخضوع الضريبة المستحقة على المرتبات في ضوء أحكام قانون الضرائب على الدخل مع توحيدها إلى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية. وفيما يلي موقف الشركة من الفحص الضريبي:

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢: تم الفحص والربط والسداد.
- السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦: تم الفحص التقديري وتم الطعن عليه في الموعد القانوني وجاري إعادة الفحص المستندى مع المأمورية المختصة.
- عام ٢٠١٧: جاري الفحص المستندى مع المأمورية المختصة.
- السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠١٩: لم تخضع الشركة بطلب الفحص.

ثالثاً: ضريبة القيمة المضافة:

يتم سداد الضريبة المستحقة وفق القرارات الشهيرة عن إيراداتها الخاضعة من بدء تطبيق القانون في ٨/٩/٢٠١٦، ولم يتم طلب الشركة للفحص.

رابعاً: ضريبة الدمغة:

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٦: تم الفحص والربط والسداد.
- السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩: لم تخضع الشركة بطلب الفحص.

خامساً: الضريبة المخصومة من المنبع:

تقوم الشركة بتقديم النماذج الضريبية الربع سنوية في المواعيد المحددة قانوناً.

- السنوات حتى ٢٠١٦: تم الفحص والربط والسداد.
- السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩: لم تخضع الشركة بطلب الفحص.

سادساً: الضريبة العقارية:

تم الفحص والربط والسداد حتى ٢٠١٩.

(٢٣) الإيضاحات الرأسمالية :

- هناك إتفاقيات وعقود قائمة في ٢٠/٩/٣٠ لشراء أصول ثابتة بلغ اجمالي قيمتها ٢٠.٢٢٢.٣٩٧ جنيه ، سددت منها الشركة حتى ٢٠/٩/٣٠ مبلغ ٢٠٤٣.٦٤١ جنيه مدرجة ضمن المشروعات تحت التنفيذ حيث لم يتم إنهاء الاعمال على تلك الأصول لتصبح في حالة مؤهلة للاستخدام في ذلك التاريخ.

- هناك مبلغ ٣٣٦.٣٨٣ جنيه مدرج ضمن بند دائنون ومضروفات مستحقة يمثل المستحق في ٢٠/٩/٣٠ عن أصول ثابتة تم توريدها للشركة .

(٢٤) الإلتزامات المحتملة :

فيما يلي بيان ملخص بالدعاوى المرفوعة من الشركة و ضدها وموقفها والرأي فيها :

أولاً : دعاوى مرفوعة من الشركة :

- هناك دعاوى مرفوعة ضد بعض العملاء لمطالبتهم بالمستحق عليهم البالغ اجماليه ٨٨٠.٢٣٠ جنيه ، وقد تم الحكم في هذه الدعاوى لصالح الشركة وجارى اتخاذ اجراءات التنفيذ .

- توجد دعاوى متداولة بمكاتب خبراء وزارة العدل عن مديونية مستحقة على العملاء بمبلغ ٣٢٢.٦٠٧ جنيه . وقد تم تكوين المخصصات اللازمة عما سبق في ضوء الدراسة و رأى المستشار القانوني للشركة .

ثانياً : دعاوى مرفوعة ضد الشركة :

- هناك دعاوى مرفوعة من عملاء يطالبوا فيها بتعويضات ٧.٢٦٣.٦٣١ جنيه ، وهذه الدعاوى تحت المداولة أو تم احواله المدعين فيها الى الطب الشرعى ، وقد تم تكوين المخصصات اللازمة لتلك الدعاوى في ضوء الدراسة و رأى المستشار القانوني.

ثالثاً : القضايا العمالية :

- تم الحكم النهائي في الدعوى المرفوعة من أحد العاملين السابقين براتب شهر - وسبق تكوين مخصص بذلك.

(٢٥) الأدوات المالية وإدارة مخاطر المتعلقة بها :

(١٠-٢٥) القيمة العادلة للأدوات المالية :

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى والموردين وأوراق الدفع والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى وبنوك سحب على المكشوف والمستحق من و إلى الاطراف ذوى العلاقة ، وقد تم تقييم تلك الادوات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في الايضاح رقم (٢) ، والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقدير معقول لقيمتها العادلة .

(٢٠-٢٥) مخاطر السوق :

(١٠-٢٠-٢٥) خطر تقلبات أسعار الصرف :

يتمثل خطر تقلبات اسعار صرف العملات الأجنبية في التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الأجنبية ، وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية - وحيث انه لا يوجد معاملات بالعملات الأجنبية - فإن الشركة لا تواجه مخاطر تقلبات اسعار الصرف .

(٢٠-٢٠-٢٥) مخاطر التغير في أسعار الفائدة :

يتمثل خطر الفائدة في تغير أسعار الفائدة والتي قد يكون له تأثير على نتائج الأعمال وسلفيات الشركة - و وفقاً للقوائم المالية في ٢٠/٩/٣٠ يتبين أنه لا توجد أية تسهيلات أو سحب على المكشوف من البنوك ، وهناك أرصدة بالبنوك بمبلغ ١٣٧.٣٨١ جنيه وقد تحققت عنها عوائد خلال الفترة بمبلغ ٧٩٨.٢٨٧٥ جنيه ، (يرجع للإيضاح رقم ١٨) .

(٣٠٢٠٢٥) مخاطر التغير في أسعار السوق:

تقوم الشركة بعمل توازن ما بين المنافسين و الموردين و السوق وتسمى دائما لتطوير خدماتها ، الأمر الذي يمنحها سمعة ومكانة جيدتين ، مما يخفف هذا الخطر الى حد معقول .

(٣-٢٥) خطر الائتمان :

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة مدينو الشركة على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركة . و يعبر رصيد المدينين عن الحد الأقصى المعرض لمخاطر الائتمان- وحيث ان رصيد العملاء يعد أحد أهم الأدوات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان - ولما كانت غالبية معاملات الشركة تتم مع جهات لها سمعة طيبة بالاضافة للمتابعة المستمرة لتحصيل المديونيات من العملاء فإن درجة هذا الخطر تعد مقبولة مقارنة بما يتم في مثل هذا النشاط ، و تقوم الشركة بتوزيع الائتمان الممنوح لشركات القطاع الخاص والافراد على عدد كبير من العملاء من ذوي المراكز المالية القوية والمستقرة .

(٤-٢٥) خطر السيولة (التمويل) :

تتمثل مخاطر السيولة في جميع العوامل التي تؤثر على قدرة الشركة في دفع جزء او كل إلتزاماتها ، وطبقا لسياسات الشركة فري تعتمد على تطبيق الموازنات التخطيطية التي يراعى عند إعدادها عدم الإعتماد على التمويل الخارجي - مما يخفف خطر السيولة الى الحد الأدنى .

[illegible][illegible]

"م.م.م" الدول العربية المتحدة